

## أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

د/ منى عبد الحليم طلعت

باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي

**تمهيد:**

يحتل الاستثمار مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات. فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، حيث أنه يساهم في توفير فرص العمل وإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي والوسيط أو بهدف التصدير. وتحتاج الدول وبخاصة النامية إلى تنشيط الاستثمار وتحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتزامن مع نسب مرتفعة من التنمية الاقتصادية. هذا إضافة إلى أن تحسن مستويات النشاط الاقتصادي، وانخفاض مستوى البطالة مرهون بشكل كبير بمستويات الانفاق الاستثماري.

إذا كانت دول كثيرة تعاني من مشكلات العجز الاقتصادي الناشئة عن عدم قدرة الإنتاج الوطني عن الوفاء باحتياجات السكان سواء في الغذاء أو التعليم والصحة أو مياه الشرب النقية، وتدنى مستويات البنية التحتية، أو وسائل المواصلات والاتصالات أو مظاهر التقدم المختلفة، وكلها ناشئة عن عجز تمويل خطط التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من ارتفاع نسب العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة الديون الخارجية والداخلية مع عدم القدرة على السداد؛ فإن هناك أيضاً مجموعة من الدول الغنية التي تمتلك فوائض مادية كبيرة وتبحث عن فرص لاستغلالها، وهذه الفوائض قد تكون لدى حكومات هذه الدول، وقد تكون لدى أفراد أو مؤسسات غير حكومية ولكنها تعمل في استثمار هذه الفوائض سواء في داخل أوطانها، أو في خارج تلك الأوطان، ومع وجود مؤسسات دولية تنظم عمليات التجارة والاستثمار والعمل والصحة وغيرها، تنقل رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض (جانب العرض) إلى الدول ذات العجز المؤقت، أو الدائم (جانب الطلب) في أشكال مختلفة، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد صور انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.

تنسجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، بالتذبذب من سنة إلى أخرى من حيث القيمة، وكذلك حصتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً يرجع ذلك أساساً إلى أن الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تمثل عمليات شراء من جانب مستثمرين غير مقيمين لأصول قائمة في تلك الدول. إضافة إلى أن مناخ الاستثمار في الدول العربية يتسم بالحساسية وفق التطورات المحلية.

**المشكلة:**

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار بها من خلال اصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار وتقديم التيسيرات والحوافز المشجعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية، حيث تؤكد البيانات ضاللة نصيب المنطقة العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والبالغة نحو ٢% من الاستثمار العالمي عام ٢٠١٧ بعد أن كانت تمثل نحو ٦,٦% عام ٢٠٠٩، هذا إضافة الى انخفاض الاستثمارات العربية البينية.

**يهدف البحث الى:**

- التعرف على الوضع الحالي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية سواء البينية أو الواردة من العالم .

### أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

- التعرف على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول العربية.
- تحديد أهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الوطن العربي.

#### الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمد البحث على تحليل البيانات التي أمكن الحصول عليها بما يتماشى مع أهداف البحث من ناحية تقدير المعاملات والمعدلات والنسب والمقارنات وكذلك تحديد العلاقة بين المتغيرات التي تضمنها موضوع البحث وذلك باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والكمي للحصول على المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة الإحصائية والتي تفيد في رسم سياسة استثمارية مستقبلية للدول العربية، كما تم استخدام نموذج اقتصادي قياسي يضم مجموعة المتغيرات الاقتصادية لجميع الدول العربية في إطار تسلسل مقطعي (Panel Data) وتمتاز هذه النوعية من البيانات باعتماد أثر فردي غير ملموس.

وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية التي تصدرها الجهات المعنية بالإحصاءات الاقتصادية للاستثمارات، فضلا عن بعض الرسائل العلمية والبحوث ذات الصلة بموضوع البحث، مع الاستعانة ببعض المواقع على شبكة الانترنت.

#### ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار الأجنبي هو تدفق رؤوس الأموال أيا كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال شركات قائمة أو تطويرها لإنتاج سلع أو خدمات، وتحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم وسواء صاحب هذا التدفق جهدا بشريا أم لم يصاحبه<sup>(٩)</sup>.

ويمكن تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها توظيف رؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة في اقتصاد ما، ومن قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي الى هذا الاقتصاد في أنشطة اقتصادية أجنبية، بحيث يكون المستثمر فيها مالكا لكل أو جزء من المشروع الاستثماري، ويتحكم المستثمر الأجنبي غالباً في إدارة المشروع وتنظيمه، ويسعى إلى تحقيق الربح<sup>(٥)</sup>.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٣، بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر<sup>(٦)</sup>.

وهناك بعض التعاريف الأخرى ومنها:

#### • تعريف صندوق النقد الدولي (IMF)

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الذي يمتلك فيه المستثمر عشرة بالمائة أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، وعلى أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.

#### • تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD):

تعرفه بأنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن عشرة بالمائة من إجمالي رأسمال المشروع أو من قوة التصويت.

#### • تعريف مؤتمر التجارة والتنمية (UNCTAD):

يعرفه المؤتمر بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، وقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية

في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمارات).

### • تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO):

يتحقق الإستثمار الأجنبي المباشر عندما يقوم أحد المستثمرين من بلد ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في بلد آخر (البلد المضيف) مع نية إدارة تلك الموجودات.

مؤسسات الإستثمار المباشر<sup>(٢)</sup>:

تعرف مؤسسة الإستثمار المباشر بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة ١٠% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة) أو ما يعادل ذلك (في حالة المؤسسة غير المساهمة). وتشمل مؤسسات الإستثمار المباشر ثلاثة أنواع هي:

- المؤسسات التابعة أو المنتسبة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من ٥٠% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الإستثمار المباشر.
- المؤسسات الزميلة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم من ١٠% - ٥٠% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الإستثمار المباشر.
- الفروع، وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم. وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:

١. فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.

٢. شركة غير مساهمة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب.

٣. أراض أو مبان أو وحدات سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم.

٤. معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد بخلاف اقتصاد إقامة المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (مثل السفن، الطائرات، ومعدات التنقيب عن النفط والغاز).

### مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>(٩)</sup>:

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الإستثمار الأجنبي المباشر وهي:

❖ **رأس المال الأولي:** وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي وتشرط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة ١٠% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الإستثمار مباشراً.

❖ **الأرباح المعاد استثمارها:** وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للإستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكاً لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي. وبهذا يصبح حجم الإستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

❖ **القروض داخل الشركة الواحدة:** وتتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم تجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

تقسيم الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الاتجاه<sup>(٥)</sup>:

يمكن التمييز بين شكليين أساسيين من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر، وهما:

• **الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة FDi Inward** ، ويعني هذا النوع أن رأس المال الأجنبي

مستثمر في موارد محلية، ويتم تشجيع هذا النوع من الإستثمارات عن طريق خفض الضرائب وسياسات

الدعم وخفض أسعار الفائدة وإزالة العوائق الإدارية والقانونية، فهناك الكثير من المعوقات التي تؤثر سلباً في كمية ونوعية هذه الاستثمارات كحدود وقوانين الملكية، والتمايز المفروض على أداء الشركات.

### • الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة FDi Outward:

تسمى أحياناً استثمارات أجنبية خارج البلد، وهي رؤوس الأموال المحلية المستثمرة خارج البلد، وتشجعها الحكومات عن طريق توفير التأمين للمستثمرين ضد المخاطر.

### دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(٩)</sup>:

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد المستقبل لهذا المستثمر.

### أولاً- دوافع المستثمر الأجنبي:

- **طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دوراً مهماً في دفع المستثمر إلى مزاولته نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلّف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة و نقل وحداته الانتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الانتاج فيها.
- **زيادة العوائد:** دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر . و تتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، (هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار). أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كلياً أو جزئياً مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد ، فلن يتحقق هذا العائد و يفقد جاذبيته.
- **زيادة المبيعات :** في حالة عدم إمكانية أو صعوبة تصريف فائض الإنتاج المحلي في دولة أخرى بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى، تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز تلك القيود.
- **تحسين الموارد و ضمان توفيرها :** قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة . و بهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد و الأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف للاستثمار.
- **الاستفادة من المزايا المكانية التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، و التي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.**
- **حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع:** يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة ، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسهم إلى ذلك و قد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة.
- **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية و تأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في النهاية إلى تحسين وضعها الاقتصادي و زيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

### ثانياً: دوافع البلد المضيف:

تسعى مختلف الدول، المتقدمة و النامية، إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. و قد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة ويعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول واختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها. وفيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **سد فجوة الادخار الاستثمار:** عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني فيتم اللجوء إلى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقرض الخارجية.
- **تحسين وضع ميزان المدفوعات:** تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل.
- **زيادة التراكم في الرأسمال الثابت و الإنتاج الوطني:** ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية. الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار. وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي ووبالتالي المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- **الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:** تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات المردود العالي، و تجتنب تمويل المشاريع غير المربحة.
- **الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:** تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية... الخ. غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، ومن ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية.
- **تخفيض مستوى البطالة:** يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار. خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية. هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.
- **نقل التكنولوجيا الحديثة:** تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته. والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي. و هذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة تجاه الدول الأقل تقدما والنامية.

### الوضع الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر بمناطق العالم:

يشير الجدول رقم (١) إلى حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية في مناطق العالم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)

ومن الجدول يتبين ما يلي:

- شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة وذلك لمرور هذه الفترة بحدثين هامين، الأول هو الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨، والثاني هو ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١، فمنذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧ كان هناك تزايد مستمر في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

## أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

٣٨

العالمية بلغت زروتها عام ٢٠٠٧ حيث وصلت الى حوالي ١٨٩٤ مليار دولار. ومع بداية الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ بدأت تدفقات تلك الاستثمارات في التراجع. ثم عادت تلك التدفقات الى التزايد مرة أخرى مع بداية عام ٢٠١٠ وإن كان بصورة غير مستقرة .

• وعمومًا، فإن السنوات الثمانية عشر قد شهدت ضخ نحو ٢٣,٤ بليون دولار استثمارات أجنبية مباشرة وارداً أو داخلة Inward، بمتوسط بلغ نحو ١٢٩٨ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، بمعدل نمو سنوي نحو ٥٠ مليون دولار.

• حصلت الدول المتقدمة على النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال فترة الدراسة، فقد بلغ متوسط قيمة الاستثمارات السنوية التي وردت إليها نحو ٧٦٢ مليار دولار تمثل حوالي ٥٩% من جملة تلك الاستثمارات، وهذه الاستثمارات تأثرت بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٨. ومع بداية عام ٢٠١٠ بدأت تلك الاستثمارات في التزايد حتى وصلت الى أعلى قيمة لها عام ٢٠١٥ بحوالي ١١٤١ مليار دولار.

• تحصلت الدول النامية على حوالي ٤٨٥ مليار دولار في المتوسط سنويًا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، وهو ما يمثل نحو ٣٧% من المتوسط السنوي لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على مستوى العالم.

• حصلت الدول المتحولة اقتصاديًا على نحو ٤% فقط من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٥١ مليار دولار، وكان عام ٢٠٠٨ هو العام الذي تحصلت فيه على أعلى استثمارات أجنبية مباشرة حيث بلغت قيمتها نحو ١١٨ مليار دولار، وعلى عكس الدول المتقدمة والنامية فقد حصلت في عام ٢٠١٥ على أقل قيمة استثمارات أجنبية مباشرة بعد الأزمة العالمية بلغت قيمتها نحو ٣٦ مليار دولار.

• الدول العربية كلها من الدول النامية، ولقد تحصلت الدول العربية على نحو ٤٢ مليار دولار سنويًا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) وهو ما يمثل نحو ٣% من المتوسط العالمي السنوي كما تمثل نحو ٨,٦% من جملة ما تحصلت عليه الدول النامية في خلال نفس الفترة. وقد تأثرت تلك الاستثمارات بشكل كبير منذ عام ٢٠١١ الى أن بلغت أقل قيمة لها عام ٢٠١٥ بنحو ٢٥ مليار دولار.

### التوزيع الجغرافي لنصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة Inward

يشرح الجدول رقم (٢) تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) ومنها يتبين الآتي:

• أن مجموع ما ورد إلى الدول العربية خلال هذه الفترة بلغ نحو ٧٥٥ مليار دولار، وبمتوسط يبلغ نحو ٤٢ مليار دولار في السنة.

• حصلت المملكة العربية السعودية على نحو ٢٢٦ مليار دولار خلال هذه الفترة، وهو ما يمثل نحو ٣٠% (أي ثلث جملة المتحصلات)، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٢,٦ مليار دولار.

• تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في الترتيب الثاني، بجملة ١٣٤ مليار دولار، وتمثل نحو ١٧,٨% من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال فترة الدراسة، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٧,٤ مليار دولار.

• احتلت مصر المركز الثالث بحصولها على نحو ٩١,٢ مليار دولار تمثل نحو ١٢,١% من جملة الاستثمارات خلال الفترة، وبمتوسط بلغ حوالي ٥,١ مليار دولار سنويًا.

جدول رقم (١) تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في مناطق العالم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) بالمليار دولار

متوسط الفترة (2017-2000)	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المناطق
1298	1430	1868	1921	1339	1425	1575	1568	1372	1179	1485	1485	1404	949	693	551	590	773	1359	العالم
762	712	1133	1141	597	693	858	824	680	656	790	790	941	587	402	338	414	548	1121	دول متقدمة
485	671	670	744	685	649	652	664	628	461	578	578	403	331	262	195	166	216	232	دول نامية
51	47	64	36	57	84	65	79	64	62	118	118	59	31	29	18	10	8	6	دول متحوّلة
41.5	28.5	32.1	25.1	31.2	38.6	51.5	44.3	70.0	78.3	88.2	80.2	69.9	46.1	24.9	15.9	7.2	9.3	5.9	الدول العربية*
3.2	2.0	1.7	1.3	2.3	2.7	3.3	2.8	5.1	6.6	5.9	4.2	5.0	4.9	3.6	2.9	1.2	1.2	0.4	% من العالم
8.6	4.2	4.8	3.4	4.5	6.0	7.9	6.7	11.1	17.0	15.3	15.3	17.3	13.9	9.5	8.2	4.3	4.3	2.5	% من الدول النامية

\* المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات - تقارير متفرقة - الكويت.

المصدر: جمعت وحسبت من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأكتاد) <https://unctadstat.unctad.org>

## أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

جدول رقم (٢) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) بالمليون دولار

المناطق	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط	%
الجزائر	280	1113	1065	638	882	1145	1888	1743	2632	2754	2301	2580	1499	1684	1507	-584	1635	1203	1443	3.4
البحرين	364	80	217	517	865	1049	2915	912	2638	257	156	98	1545	3729	1519	65	243	519	983	2.3
جزر القمر	0	1	0	1	1	1	1	1	5	14	8	23	10	4	5	5	8	9	6	0.0
جيبوتي	3	3	3	14	39	22	108	195	229	75	37	79	110	286	153	124	160	165	100	0.2
مصر	1235	510	647	237	2157	5376	10043	11578	9495	6712	6386	-483	6031	4256	4612	6925	8107	7392	5068	12.1
العراق	0	-7	0	1000	300	515	383	972	1856	1598	1396	1882	3400	-3120	-10176	-7574	-6256	-5032	-1048	-2.5
الأردن	913	274	238	547	937	1984	3544	2622	2826	2413	1689	1486	1548	1947	2178	1600	1553	1665	1665	4.0
الكويت	16	-112	4	-67	24	234	121	112	-6	1114	1305	3259	2873	1434	953	311	419	301	683	1.6
لبنان	993	1454	1336	2860	2484	3321	3132	3376	4002	4379	3708	3137	3111	2661	2907	2353	2610	2628	2803	6.7
ليبيا	141	-133	145	143	357	1038	2064	3850	3180	3310	1909	..	1425	702	..	..	..	..	1395	3.3
موريتانيا	40	77	67	102	404	812	155	139	343	-3	131	589	1389	1126	501	502	271	330	388	0.9
المغرب	422	2807	481	2314	895	1654	2449	2805	2487	1952	1574	2568	2728	3298	3561	3255	2157	2651	2225	5.3
سلطنة عمان	83	5	122	25	111	1538	1597	3332	2952	1485	1243	1628	1365	1612	1287	-2172	1680	1867	1098	2.6
دولة قطر	252	296	624	625	1199	2500	3500	4700	3779	8125	4670	939	396	-840	1040	1071	774	986	1924	4.6
السعودية	183	504	453	778	1942	12097	18293	24319	39456	36458	29233	16308	12182	8865	8012	8141	7453	1421	12561	30.0
الصومال	0	0	0	-1	-5	24	96	141	87	108	112	102	107	258	261	303	334	384	128	0.3
السودان	392	574	713	1349	1511	1617	1842	1504	1653	1726	2064	1734	2311	1688	1251	1728	1064	1065	1433	3.4
دولة فلسطين	62.0	9.4	9.4	18.0	48.9	46.5	18.6	28.3	51.5	300.5	206.3	349.3	58.4	175.7	159.7	102.9	296.7	203.2	119	0.3
سورية	270	110	115	160	320	583	659	1242	1466	2570	1469	804	..	..	..	..	..	..	814	1.9
تونس	779	487	821	584	639	783	3308	1616	2759	1688	1513	1148	1603	1117	1064	1003	885	880	1260	3.0
الإمارات	-506	1184	95	4256	10004	10900	12806	14187	5063	1134	8797	7152	9567	9765	11072	8551	9605	10354	7444	17.8
اليمن	6	155	114	-89	144	-302	1121	917	1555	129	189	-518	-531	-134	-233	-15	-561	-270	93	0.2
ج.الدول العربية	5928	9391	7269	16011	25259	46938	70044	80298	88509	78299	70096	44864	52727	40514	31634	25695	32438	28721	41924	100

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأكتاد) <https://unctadstat.unctad.org>



تحصلت الدول الثلاث السعودية، الإمارات، ومصر على ما يمثل نحو ٥٩,٩% من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، أي أن باقي الدول العربية مجتمعة تتحصل على أقل من ٤٠,١% من هذه الاستثمارات.

• تأتي لبنان والمغرب وقطر والأردن في الترتيب من الرابع إلى السابع وبنسب ٦,٧%، ٥,٣%، ٤,٦%، ٤% على الترتيب.

• جزر القمر واليمن وجيبوتي وفلسطين تحصلت على المراكز الأخيرة بنسب ٠,١%، ٠,٢٢%، ٠,٢٤%، ٠,٢٨% ومجموعها يبلغ ما نسبته ٠,٧٦% أي أقل من ١%.

• احتلت السعودية صدارة الدول العربية المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٢، واعتباراً من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٧ أصبحت دولة الإمارات العربية هي المتصدرة لمجموعة الدول العربية في استقبال تلك التدفقات الاستثمارية.

#### الجوانب الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

هنال اختلاف في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن الاقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة لا يجذب هذا النوع من الاستثمار. كما أن التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يؤدي إلى إحداث نمو اقتصادي مرتفع و العكس صحيح، أي أن التدفق الضئيل لهذا الاستثمار يؤدي إلى نمو اقتصادي ضعيف.

ويمكن قياس كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للبلد المضيف من خلال قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد من المتغيرات الاقتصادية كالتالي:

#### • الأثر التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية:

يوضح جدول (٣) إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، والدين الخارجي وجملة الوارد، ونسبة البطالة للدول العربية خلال متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧).

تم دراسة هذا الأثر عن طريق التحليل الاحصائي باستخدام أسلوب Panel Least Squares ، وذلك بقياس العلاقة الخطية بين جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧) ومجملة ١٢ سنوات كعامل مستقل، والناتج المحلي الإجمالي كعامل تابع، هذا وتبين المعادلة رقم (١) تقدير المعادلة:

$$\hat{Y}_i = 64 + 0.018 X_i \quad (1)$$

(11.35)\*\*                      R<sup>2</sup> = 0.39                      F=129.03\*\*

حيث:

$\hat{Y}_i$  = القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار.

$X_i$  = قيم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية (٢٠٠٥-٢٠١٧) بالمليون دولار.

(..) = الأرقام بين الأقواس هي قيم (ت) المحسوبة.

\*\* تشير الي المعنوية الاحصائية عند ٠,٠١.

والنتائج تشير إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي وأن الزيادة في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي بمقدار مليون دولار تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٠١٨ مليار دولار، وهو إشارة إلى عائد مرتفع من تلك الاستثمارات، وتدل قيم "ت" على

### أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

معنوية هذه النتيجة احصائياً، كما تدل قيمة (F) على معنوية النموذج المقدر وأن نحو ٣٩% من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تعزى إلى هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ضوء نتائج المعادلة.

جدول رقم (٣) إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، والدين الخارجي وجملة الوارد، ونسبة البطالة للدول العربية خلال متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	الدين الخارجي	جملة الوارد	نسبة البطالة %
الجزائر	137	11.43	40.6	15.0
البحرين	23		14.7	1.2
جزر القمر	0.8	0.24	0.2	4.5
جيبوتي	1.1	0.81	1.0	6.2
مصر	186	39.65	48.2	11.0
العراق	145		52.7	8.4
الأردن	23	17.54	16.1	13.6
الكويت	105		33.4	2.0
لبنان	33	40.88	17.6	7.4
ليبيا	48		19.1	18.8
موريتانيا	3.6	2.75	2.3	10.3
المغرب	81	28.11	34.7	10.2
عمان	50		21.2	4.0
قطر	104		32.8	1.1
السعودية	474		147.2	5.5
الصومال	6.7	2.90	4.1	6.0
السودان	53	19.67	8.4	13.0
سوريا	26	5.13	9.3	11.6
تونس	37	21.57	19.4	14.7
الإمارات	263		176.2	2.9
اليمن	26	6.38		14.9
اجمالي الدول العربية	1829		705.1	10.6

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.worldbank.org>

#### ● الأثر التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر على الدين الخارجي العام للدول العربية:

بلغ الدين الخارجي العام على الدول العربية التي توفرت لها بيانات نحو ٣٥٤٧ مليار دولار بمتوسط حوالي ١٩٧ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، منها ٤٠ مليار دولار على لبنان، ٣٩,٧ مليار دولار على مصر، ٢٨,١ مليار على المغرب، ٢١,٦ مليار دولار على تونس، ١٩,٧ مليار دولار على السودان، ١٧,٥ مليار دولار على الأردن، ١١,٤ مليار دولار على الجزائر.

ومن المفترض أن تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدور ما في مشكلة الديون الخارجية للدول العربية وأن تساهم في خفض حدة تلك الديون، أو أنها قد تكون مؤثرة بشكل سلبي في زيادة حدة هذه المشكلة.

ولقد تم قياس العلاقة الكمية بين الديون كمتغير تابع، والاستثمارات الأجنبية المباشرة المترجمة كمتغير

مستقل في تقدير المعادلة رقم (٢) والتي كانت نتائج تقديرها كالتالي:

$$\hat{Y}_i = 10.77 + 0.005 X_i \quad (2)$$

$$R^2 = 0.35 \quad F=62.45^{**} \quad (7.9)^{**}$$

حيث:

$\hat{Y}_i$  = القيمة التقديرية للدين الخارجي للدول العربية بالمليار دولار.

$X_i$  = الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية (٢٠٠٥-٢٠١٧) الواردة للدول العربية بالمليار دولار.  
 (..) = الأرقام بين الأقواس هي قيم (ت) المحسوبة.  
 \*\* تشير الي المعنوية الاحصائية عند ٠,٠١.

وتبرز نتائج المعادلة أن الارتباط بين المتغيرين موجب، وان كل زيادة بمقدار مليار دولار في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة قدرها ٠,٠٠٥ مليار دولار في الدين الخارجي للدول العربية بصفة عامة، وأن ٣٥% من جملة التغيرات في حجم الدين الخارجي تعود للتغيرات التي تحدث في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.  
**• أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية على نسبة البطالة:**

يفترض أن تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بزيادة فرص العمل ونسب التشغيل مما يؤدي إلى خفض نسب البطالة، ويتم ذلك في حالة إذا كانت طبيعة الإستثمار تتم في مجال نشاطه يستدعي الاستخدام المكثف لليد العاملة ، أما إذا كان الإستثمار يتم في مجال نشاطه يستدعي الاستخدام المكثف للآلات التكنولوجية المتقدمة فلن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة إلا في حدود ضيقة. وللتعرف على العلاقة الكمية بين المتغيرين أجري تقدير للمعادلة رقم (٣)

$$\hat{Y}_i = 7.7 - 0.0001 X_i \quad (3)$$

(-1.45)                       $R^2 = 0.01$                        $F=2.09$

حيث:

$\hat{Y}_i$  = القيمة التقديرية نسبة البطالة للدول العربية.

$X_i$  = الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية (٢٠٠٥-٢٠١٧) الواردة للدول العربية بالمليار دولار.  
 (..) = الأرقام بين الأقواس هي قيم (ت) المحسوبة.

وتشير النتائج أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين، وأن زيادة الاستثمارات الأجنبية يؤدي إلى خفض في نسب البطالة، إلا أن العلاقة ليست معنوية احصائياً .  
**الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية:**

تعرف على أنها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الأقطار العربية المضيفة - والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة، وتدار على أسس تجارية<sup>(٥)</sup>.  
 تستهدف تلك الاستثمارات:

#### ▪ تخفيف اعباء التنمية العربية:

وذلك بتحويل جزء من الفوائض المتاحة في بعض الدول العربية (غالبًا الدول البترولية) إلى دول عربية أخرى تعاني من عجز في مدخراتها الوطنية، وذلك للقيام بمشروعات استثمارية تعمل على زيادة معدلات التنمية، وهذه الاستثمارات قد تعمل على خلق موارد جديدة في الدول المضيفة، أو تعمل على رفع كفاءة الموارد المتاحة عند استخدامها في الأنشطة الإنتاجية الممكنة.

#### ▪ تحقيق التكامل الإنتاجي العربي:

تركزت الاهتمامات العربية على تحقيق تكامل أو تعاون عربي في المجالات التجارية والسياسية والعسكرية، وهو ما لا يخدم بشكل مباشر زيادة القدرات الإنتاجية للدول العربية، وتساهم الاستثمارات العربية البينية في زيادة تلك القدرات، فتستخدم الأموال العربية الفائض، في بلدان أخرى لها موارد طبيعية وبشرية كبيرة

وتحتاج إلى رؤوس الأموال الفائضة لإقامة مشروعات إنتاجية تحتاجها البلدان المستقبلة للأموال كما تستفيد كلا المجموعتين من الإنتاج ومن الأرباح.

#### ▪ توفير نسب أمان أعلى من الاستثمار خارج الدول العربية:

إن استثمار الأموال العربية في الدول العربية يقلل كثيراً من مخاطر الاستثمارات في الدول الأجنبية، ويقلل من حجم الضمانات المطلوبة، ويكون أكثر إنتاجية وأكثر أماناً رغم وجود بعض المعوقات التشريعية والإدارية والبيروقراطية في عدد من الدول العربية والتي تحاول جاهدة تذليل تلك العقبات أمام الاستثمار العربي - العربي. ولعل قانون جاستا للكونجرس الأمريكي خير شاهد على ضرورة تركيز الاستثمارات العربية في الوطن العربي.

#### الوضع الحالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية:

يوضح جدول (٤) المشاريع الاستثمارية العربية البينية والمشاريع الاستثمارية في الدول العربية. وارتفعت قيمة الاستثمارات المباشرة العربية والمرخص لها وفق البلد المضيف من نحو ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٦٤,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨، أي بزيادة قدرت بنحو ٦٠,٥ مليار دولار، ثم بدأت في الانخفاض التدريجي فوصلت إلى نحو ٣٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩، ١٧,٢ مليار دولار عام ٢٠١٠، ثم إلى ١٤,٢ مليار دولار عام ٢٠١١، وإذا كانت السنوات التالية قد شهدت انخفاضاً بعد عام ٢٠١٢، إلا أن قيمة الاستثمارات البينية قد عاودت الارتفاع لتصل عام ٢٠١٦ إلى حوالي ٢٢,٢ مليار دولار.

#### الأهمية النسبية للاستثمارات المباشرة العربية البينية:

بلغت تكلفة المشاريع الاستثمارية الواردة للدول العربية خلال متوسط الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧) حوالي ٧٥,٧ مليار دولار تمثل نحو ٨,٥% من متوسط تكلفة المشاريع الاستثمارية العالمية خلال تلك الفترة وبالغة نحو ٨٨٧,٨ مليار دولار وهو ما يعني أن الدول العربية مجتمعة لم تستطع أن تجذب إلا جزء ضئيل من الاستثمارات العالمية.

#### جدول (٤): تطور تكلفة المشاريع الاستثمار الإجمالية في الدول العربية والمشاريع الاستثمارية البينية

(مليون دولار)

المشاريع الاستثمارية البينية	% من الاستثمار العربي	المشاريع الاستثمارية في الدول العربية	% من الاستثمار العالمي	المشاريع الاستثمارية في العالم	السنوات
4,183	8.9	47,040	6.1	773,494	2003
1,975	3.4	58,171	8.9	651,447	2004
32,039	41.3	77,548	12.2	636,120	2005
56,270	49.5	113,748	13.9	820,304	2006
17,831	31.9	55,910	6.5	865,994	2007
64,720	37.7	171,565	12.1	1,417,967	2008
33,938	30.6	110,945	10.4	1,066,323	2009
17,199	27.2	63,343	6.7	947,416	2010
14,244	23.3	61,179	6.2	985,228	2011
20,543	43.5	47,212	6.4	742,041	2012
13,715	23.8	57,706	6.1	942,393	2013
11,398	18.0	63,346	7.4	857,928	2014
13,916	31.7	43,864	5.0	877,042	2015
22,164	23.6	93,922	10.2	922,867	2016
12,582	17.8	70,604	8.7	810,587	2017
22,448	29.6	75,740	8.5	887,810	المتوسط

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٨

بلغت تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال متوسط الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧) حوالي ٢٢,٤ مليار دولار تمثل نحو ٢٩,٦% من متوسط تكلفة المشاريع الاستثمارية الواردة للدول العربية خلال تلك الفترة والبالغة نحو ٧٥,٧ مليار دولار وهو ما يعنى أن نحو ٧٠,٤% من جملة تلك الاستثمارات التي وصلت الى الدول العربية كانت من دول أجنبية. وبلغت أعلى نسبة للمشاريع الاستثمارية البينية خلال عام ٢٠٠٦ حيث وصلت الى نحو ٤٩,٥% من تكلفة المشاريع الاستثمارية الواردة للدول العربية خلال هذا العام والبالغة نحو ١١٣,٧ مليار دولار.

#### التوزيع الجغرافي للاستثمارات البينية العربية حسب الدول المستقبلية بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠١٧:

يشير الجدول رقم (٥) إلى مصفوفة الاستثمارات البينية العربية ويتبين من الجدول ما يلي:

- أن جملة ما تم ضخه من استثمارات عربية بينية بلغ حوالي ٣٣٦,٧ مليار دولار.
- تأتي مصر في الترتيب الأول بحصولها على نحو ٨٦,٩ مليار دولار تمثل نحو ٢٥,٨% من جملة الاستثمارات العربية البينية وتأتي المملكة العربية السعودية في الترتيب الثاني بحصولها على استثمارات عربية قدرت بنحو ٣٢,٢ مليار دولار تمثل نحو ٩,٦% من الإجمالي، ثم الأردن في المركز الثالث بقيمة ٢٤,٦ مليار دولار، تمثل حوالي ٧,٣% من الإجمالي، وجاءت الجزائر في المركز الرابع بقيمة ٢٤,٣% مليار دولار تمثل نحو ٧,٢% من الإجمالي، على حين جاءت ليبيا في المركز الخامس بقيمة استثمارات بينية عربية بلغت نحو ٢٢,٩% مليار دولار تمثل نحو ٦,٨% من الإجمالي، وتمثل هذه الدول الخمس نحو ٥٧% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية.

#### التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية وفقاً للدول المصدرة:

يشير نفس الجدول إلى الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية، وتقوم الإمارات العربية المتحدة بالدور الأكبر لإمداد باقي الدول العربية باستثمارات كبيرة، فقد قدمت الإمارات العربية نحو ١٦٤,٨ مليار دولار خلال هذه الفترة، تمثل نحو ٤٨,٩% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية. وتأتي الكويت في الترتيب الثاني باستثمارات قيمتها نحو ٤٠,٢ مليار دولار تمثل نحو ١١,٩% من الإجمالي، ثم البحرين في المركز الثالث باستثمارات قيمتها ٣٨,٨ مليار دولار تمثل حوالي ١١,٥% من الإجمالي، وتأتي قطر في المركز الرابع باستثمارات بلغت نحو ٣١,٢ مليار دولار، تمثل نحو ٩,٣% من الإجمالي، وتأتي السعودية في المركز الخامس باستثمارات بلغت نحو حوالي ٢٨ مليار دولار تمثل نحو ٨,٣% من الإجمالي.

ومن الواضح أن دول الخليج العربي هي المصدر الأساسي للاستثمارات العربية البينية؛ حيث تمثل مجتمعة نحو ٩٠% من إجمالي هذه الاستثمارات.

#### العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتأثر البيئة الاستثمارية بمجموعة من العوامل التي تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والاستثمارية والتشريعية، ودرجة جاذبيتها لاستقطاب وتوطين الاستثمار، وتحقيق معدلات تبادلات تجارية متزايدة في الأسواق المفتوحة ترفع بدورها معدل النمو الاقتصادي، وتدفعه نحو الاستدامة التنموية التي تصل بالمجتمعات إلى الازدهار و ارتفاع مستوى المعيشة.

#### ✓ مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في الدول العربية:

إن اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات بصفتها أهم قوة مؤثرة في النشاط الإستثمارى فى العالم، وهناك العديد من العوامل والمحددات للقرارات الاستثمارية لتلك الشركات منها: نطاق

جدول رقم (٥) إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة (التكلفة الإجمالية للمشروعات) بالمليون دولار عامي ٢٠٠٣ و أبريل ٢٠١٧

المصدر	الوجهة	الإمارات	الكويت	البحرين	قطر	السعودية	مصر	لبنان	الأردن	سلطنة عمان	تونس	الجزائر	المغرب	ليبيا	فلسطين	سوريا	العراق	جيبوتي	اليمن	السودان	الصومال	موريتانيا	الإجمالي		
	الإمارات	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	الكويت	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	البحرين	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	قطر	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	السعودية	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	مصر	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	لبنان	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	الأردن	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	سلطنة عمان	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	تونس	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	الجزائر	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	المغرب	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	ليبيا	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	فلسطين	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	سوريا	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	العراق	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	جيبوتي	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	اليمن	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	السودان	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	الصومال	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	موريتانيا	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													
	الإجمالي	2967	8782	118	1208	1241	6849	1073	1221	954	300	6													

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٨.

السوق، والاستقرار الاقتصادي والعوامل التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة بما في ذلك تقلبات سعر الصرف، والهيكل الضريبي على دخل الشركات، ودرجة الانفتاح الاقتصادي ودرجة المخاطر في اقتصاد الدولة المضيفة، والحوافز التفضيلية من القيود التجارية والمستحقات الضريبية. وقد تزايد الاهتمام مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار كأداة هامة ومفيدة لاتخاذ القرارات وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال التنافس على الاستثمار الأجنبي وجذبه للقطاعات الداعمة للأداء التنموي في البلد المضيف.

ويتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ٣ مجموعات رئيسية يندرج تحتها ١١ مؤشراً فرعياً تنفرع بدورها إلى ٦٠ متغيراً كمياً:

- مجموعة المتطلبات الأساسية، والتي تتكون من:

- مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي
- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية
- مؤشر البيئة المؤسسية
- مؤشر بيئة أداء الأعمال

- مجموعة العوامل الكامنة، والتي تتكون من:

- مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه
- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية
- مؤشر عناصر التكلفة
- مؤشر الأداء اللوجستي
- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- مجموعة العوامل الخارجية الايجابية، والتي تتكون من:

- مؤشر اقتصاديات التكتل
- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

وكل مؤشر من تلك المؤشرات يندرج تحته عدد من المتغيرات الكمية فالمؤشرات الاقتصادية الكلية على سبيل المثال تشتمل على مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم، ومؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري بميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويستخدم معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لأغراض المقارنة<sup>(٢)</sup>.

ويتبين من جدول (٦) تزايد قيمة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار حيث زادت من ٢٨ نقطة عام ٢٠١٢ الى حوالي ٤٠,٩ نقطة عام ٢٠١٨ وهذا يدل على تحسن مناخ الاستثمار في متوسط الدول العربية.

كما يتبين من الجدول أن مجموعة المتطلبات الأساسية تتميز بارتفاع قيمتها مقارنة بمجموعتي العوامل الكامنة والعوامل الخارجية، إشارة إلى الجهود المبذولة من قبل الدول لتوفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### ✓ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر قاسماً مشتركاً بين دول العالم على أختلاف درجة تقدمها. فالدول المتقدمة تحاول أن تحافظ على تلك التدفقات من أجل الإبقاء على مستوى تنميتها الإقتصادية. أما الدول النامية

فتعمل جاهدة على جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفقاته إليها سنة بعد الأخرى وذلك من أجل زيادة مستويات التنمية الإقتصادية فيها<sup>(١)</sup>.

#### جدول رقم (٦) قيمة المؤشر المركب لضمان جاذبية الاستثمار خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٨

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	28.0	37.2	36.7	40.2	40.2	41.1	40.9
المتطلبات الأساسية	46.2	51.8	50.3	51.5	51.2	51.4	51.7
العوامل الكامنة	39.6	46.0	45.7	46.1	46.3	47.4	47.4
العوامل الخارجية	8	17.6	16.8	23.3	23.4	24.37	24.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، اعداد مختلفة

وتتقسم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الى ثلاث محددات رئيسية هي:

- تيسير الأعمال: وتتضمن توفير الخدمات التمويلية، الحوافز الاستثمارية، التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الادارة، خدمات ما بعد الاستثمار، وغيرها من العوامل.
- إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر: وتتضمن الإستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، القوانين المتعلقة بالدخول والعمل، معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية، سياسات أداء وهيكل السوق، الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات التجارية.
- المحددات الاقتصادية: وتنقسم الى:

- البحث عن السوق: مثل حجم السوق ودرجة نموه، مستوى التنمية ونصيب الفرد من الدخل، إمكانية الوصول الى الأسواق العالمية، أذواق المستهلكين، هيكل السوق.
- البحث عن الموارد والأصول: مثل توفر المواد الخام، عمالة غير ماهرة رخيصة و عمالة ماهرة، توفر التكنولوجيا والابتكارات، البنية التحتية (الطرق السريعة- السكك الحديدية- الطاقة- الموانئ والمطارات) ومستوى خدمات الاتصالات.
- البحث عن الكفاءة: مثل تكلفة الأصول والموارد، تكلفة النقل والاتصالات بين الدولة الأم والدولة المضيفة، وتكلفة السلع الوسيطة، العضوية في اتفاقيات التكامل الإقليمية.

#### ✓ نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

وفقاً لما سبق أمكن تحديد عدد من المتغيرات المؤثرة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والتي أمكن الحصول عليها . واقتصرَت الدراسة في قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٥-٢٠١٧ على ١٥ دولة عربية، لعدم توافر بيانات كاملة لكافة متغيرات النموذج لجميع الدول العربية. ودول الدراسة هي : الجزائر والبحرين وجزر القمر ومصر والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان وقطر والسعودية والسودان وتونس والامارات.

وقد استخدم نموذج اقتصاد قياسي يضم مجموعة المتغيرات الاقتصادية لجميع الدول العربية في إطار تسلسل مقطعي (Panel Data) وتمتاز هذه النوعية من البيانات باعتماد أثر فردي غير ملموس، كما تم تقدير النموذج القياسي في عدة صور منها Pooled OLS regression (أو ما يسمى بنموذج التأثيرات المشتركة)، Fixed effect model (أو ما يسمى بنموذج التأثيرات الثابتة)، Random effect model (أو ما يسمى بنموذج التأثيرات العشوائية)، وقد تم اختيار الصورة المناسبة وفقاً لأختبار Wald واختبار Hausman.



ويوضح جدول (٧) نتائج تحليل نموذج محددات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية.

فيما يلي عرض للمتغيرات المفسرة التي تلعب دوراً رئيساً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **حجم السوق:** يتم اتخاذ الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد أو معدل نمو السكان، كمؤشر لقياس حجم السوق. يكتسب مؤشر حجم السوق أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجذب الاقتصادات التي تتميز بتوافر أسواق كبيرة المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، الخ. لذلك فإن إشارة معامل حجم السوق يتوقع أن تكون موجبة.
- **التضخم:** يعتبر التضخم أحد أهم المتغيرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار. يؤثر ارتفاع أو انخفاض التضخم على التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر ويتوقع أن تكون إشارة هذا المتغير عكسية.
- **معدل تكوين رأس المال:** يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على تحفيز القروض، بالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك فإن الإشارة الخاصة بهذا المتغير يتوقع أن تكون موجبة.
- **درجة الانفتاح:** تعتبر من أهم المؤشرات التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعموماً فإن درجة الانفتاح التجاري يؤثر على حجم التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، لذلك يتوقع أن تكون العلاقة بين حجم تلك التدفقات الاستثمارية ودرجة الانفتاح علاقة طردية.
- **الإنفاق الحكومي الرأسمالي:** هو الإنفاق المخصص من الدولة لشراء الأصول الرأسمالية والإنفاق على البنية التحتية كالإنشاءات الجديدة، مثل بناء الجسور، والمطارات، والموانئ، والطرق، الخ. كذلك، جميع أنواع الصيانة والإصلاحات الرئيسية في الدولة. لذلك يتوقع أن تكون العلاقة بين هذين المتغيرين طردية، حيث يساهم الإنفاق على البنية التحتية في جذب المستثمرين إلى البلد المضيف.
- **إجمالي رصيد الدين الخارجي:** عبارة عن مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين والقابلة للسداد بالعملة الصعبة أو من خلال سلع أو خدمات. وهو عبارة عن مبلغ الدين العام والمضمون من قبل الحكومة.
- **إجمالي الإحتياطي النقدي:** ويشمل إجمالي حيازات الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة وحيازات النقد الأجنبي واحتياطيات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ويعتبر كمؤشر لمدى قدرة الدولة على تغطية الأزمات النقدية وتحقيق الاستقرار.
- **سعر الصرف الرسمي:** وهو السعر الذي تحدده الدولة أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها. ويعتبر كمؤشر لمدى قوة واستقرار العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.
- **معدل البطالة:** ويشير إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين ويبحثون عن الوظائف. ويعتبر كمؤشر لمدى توفر اليد العاملة.
- **الضرائب:** وهي تلك النسبة التي يدفعها المنتجون فيما له علاقة بإنتاج السلع والخدمات أو بيعها أو شرائها، ويعتبر كمؤشر للسياسة المالية المتبعة.

ويتعين النموذج كالتالي:

$$FDI_{it} = \gamma + \beta GDP_{it} + \beta EGOV_{it} + \beta CAF_{it} + \beta TRA_{it} + \beta INF_{it} + \beta TOR_{it} + \beta UNE_{it} + \beta EDS_{it} + \beta OER_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$FDI_{it}$  : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي إلى الدولة المضيفة

$GDP_{it}$  : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية في الدولة المضيفة

### أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

EGOV <sub>it</sub> : الانفاق الرأسمالي الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
CAF <sub>it</sub> : معدل تكوين رأس المال
TRA <sub>it</sub> : الانفتاح التجارى ويشمل اجمالى الصادرات والواردات نسبة الى اجمالى الناتج المحلي الاجمالي
INF <sub>it</sub> : معدل التضخم
TOR <sub>it</sub> : اجمالى الاحتياطي النقدي
UNE <sub>it</sub> : معدل البطالة
EDS <sub>it</sub> : اجمالى رصيد الدين الخارجى
OER <sub>it</sub> : سعر الصرف الرسمى
TAX : نسبة الضرائب على الدخل والأرباح

\*\* تشير الي المعنوية الاحصائية.

### جدول (٧) : نتائج تحليل نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.419015	4.753563	-0.508885	0.6119
GDP	0.020614	0.009806	2.102243	0.0380**
TAX	-0.023074	0.014188	-1.626272	0.1070
TRA	0.094334	0.023723	3.976394	0.0001**
OER	0.005743	0.001542	3.724633	0.0003**
EDS	-0.109106	0.033664	-3.241070	0.0016**
INF	0.208241	0.064935	3.206909	0.0018**
CAF	0.136825	0.031999	4.275925	0.0000**
EGOV	0.173015	0.151013	1.145693	0.2546
UNE	-0.195608	0.221485	-0.883164	0.3792
TOR	-0.048139	0.011564	-4.162965	0.0001**
R-squared	0.640791	F-statistic		18.19571
Adjusted R-squared	0.605574	Prob(F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	1.290060			

ويتبين من النموذج أن الدول العربية فى مجملها تتبع سياسات تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يتضح من:

- التأثير المعنوى الإيجابى لكل من مؤشر حجم السوق الذى يعكس الناتج المحلى الإجمالى، والانفتاح التجارى الذى يعكس نسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلى الاجمالي، ومؤشر استقرار قوة العملة المحلية الذى يعكس سعر الصرف، ومؤشر تكوين الكتلة النقدية الذى يعكس معدل تكوين رأس المال، ومؤشر البنية التحتية الذى يعكس الانفاق الرأسمالى الحكومى.
- والتأثير المعنوى العكسى لكل من اجمالى رصيد الدين الخارجى، ومؤشر قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار وتقادى الأزمات النقدية والذى يعكس اجمالية الاحتياطي النقدي.
- وكذلك التأثير الغير معنوى العكسى على كل من نسبة الضرائب مما يعنى اتباع سياسة مالية محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل البطالة. كما أن معدل التضخم كان له تأثير معنوى على جذب الاستثمار وإن كان عكس المنطق الإقتصادى.
- وقد ثبتت معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية ٠,٠١. ويفسر هذا النموذج حوالي ٦١% من العوامل

التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والباقي يرجع الى عوامل أخرى غير مقيسة في النموذج، وهذا ما توضحه قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت نحو ٠,٦١.

#### الخلاصة والتوصيات:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً ورئيسياً في دعم الاقتصاديات المستقبلية له، وخاصة في الدول النامية، حيث يحل جزئياً أو كلياً مشكلة ضالة المدخرت الوطنية للمساعدة في دعم خطط التنمية، وهو يساعد على اندماج الاقتصاديات الوطنية مع العالم الخارجي، وهو يمثل نافذة هامة لاستقبال وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، كما يساعد على الاستفادة الأفضل من الموارد المحلية برفع كفاءة استغلالها، وهو أحد الأدوات الهامة في خلق فرص عمل جديدة، ويمكن من خلال الأرباح المتولدة إضافة استثمارات جديدة، كما أن الشركات المستثمرة قد تمتد أعمالها في نواحي خدمية كبناء المدارس والمستشفيات.

هذا ومن الواضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بدرجة كبيرة بالأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية، فافتتحت الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ إلى تراجع واضح في قيم هذه الاستثمارات، كما شهد عام ٢٠١١ ما عرف بثورات الربيع العربي والتي أثرت سلباً على تدفقات هذه الاستثمارات إلى العالم العربي، ولقد كانت الدول المتقدمة تحصل على نحو ٦٥% من تلك الاستثمارات حتى عام ٢٠٠٨، ثم انخفضت هذه النسبة إلى نحو ٥٢% بعد عام ٢٠٠٨، والتي ارتفع فيها نصيب الدول النامية إلى حوالي ٤٣%، وبخصوص الدول العربية، فإن ما ورد إليها من استثمارات اجنبية مباشرة يمثل نحو ٤% فقط من إجمالي العالم، وحوالي ١٠% من الدول النامية، وهي نسب أقل من طموحات الشعوب العربية.

هذا ولقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة النواتج المحلية الإجمالية للدول العربية، وساهمت في خفض نسب البطالة، إلا أن أثرها لم يكن ملموساً على خفض الديون الخارجية للدول العربية. هذا وتشير الأرقام إلى أن الاستثمارات العربية البينية تمثل نحو ٢٩,٦% من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، وأنه خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٧ تم ضخ نحو ٣٣٦ مليار دولار استثمارات بينية عربية حصلت منها مصر على نحو ٢٥,٨%، ثم السعودية بنسبة ٩,٦%، ثم الأردن بنسبة ٧,٤%.

هذا وتعتبر الإمارات هي أهم دولة في تقديم الاستثمارات العربية البينية بنسبة ٤٨,٩% خلال الفترة، وان دول الخليج مجتمعة تقدم نحو ٩٠% من جملة الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧. وتدل قيمة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار على تحسن مناخ الاستثمار في متوسط الدول العربية حيث زادت قيمته من ٢٨ نقطة عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٤٠,٩ نقطة عام ٢٠١٨.

#### والدراسة توصي بالاتي:

• ضرورة وضع أليات مناسبة تشجع علي جذب قدر أكبر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي الدول العربية.

• بتعديل القوانين والتشريعات المعمول بها في الدول العربية لتصبح جاذبة أكثر للاستثمارات الأجنبية.

• ضرورة أن تقوم الدول العربية بتخصيص نسبة معقولة للاستثمار في مجال البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا لتصبح مشاركة في المستقبل العالمي.

• توافر قواعد البيانات الاقتصادية لجميع الدول العربية بالدقة الكافية بما يتسق مع أصول اعدادها في الدول المتقدمة أو المؤسسات الدولية.

- يلزم وضع خرائط تفصيلية واضحة للفرص الاستثمارية المتاحة في الدول العربية مع تسهيل إجراءات الحصول عليها.
- تطوير البنية التحتية، حيث تعاني بعض الدول من انخفاض مستويات خدمات الطرق والموانئ والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

### المراجع

١. البنك الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات التنمية الاقتصادية.
٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد مختلفة.
٣. إمام محمود الجسمي (دكتور)، "الجوانب الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية ونصيب الزراعة منها"، مؤتمر الاستثمار والتنمية في الوطن العربي، الاتحاد العربي للاقتصاديين العرب، ابريل ٢٠١٧.
٤. برنامج الامم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة البيانات الإحصائية وقاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.
٥. بلال لوعيل، "تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوفرة، بو مرواس، الجزائر، ٢٠١٥.
٦. بيري نورة "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية"، رسالة دكتوراة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - الجزائر، ٢٠١٦.
٧. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
٨. صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات المؤشرات المالية الدولية.
٩. عبد الكريم بعداش، "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري"، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨.
١٠. محمد اسماعيل، جمال قاسم (دكاترة) "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية" صندوق النقد العربي، يونيو ٢٠١٧.

## The most important factors that attracting foreign direct investment in the Arab countries

**Dr. Mona Abd-Elhalim Talaat**

Researcher at Agriculture Economic research Institute

### Summary:

Foreign direct investment plays a major role in supporting the economies receiving it, especially in developing countries. It partially or completely solves the problem of rare national savings that helps support development plans. Also, it helps to integrate national economies with the outside world. It represents an important access

for the reception and resettlement of modern and sophisticated technology. In addition to that, it helps to make better use of local resources by raising the efficiency of their use, and this is one of the important tools to generate new job opportunities, and through the generated profits we can add new investments, besides that the invested company can extend its businesses to a new services such as building schools and hospitals.

It is clear that direct foreign investment has been affected by global economic and political events. The financial crisis in 2008 led to decline the value of investments. On the other hand, 2011 witnessed the Arab spring revolutions, which have negatively affected the inflows of these investments to the Arab world. The developed countries received about 65% of these investments until 2008, and this percentage have decreased to about 52% after 2008, in which the share of developing countries increased to about 43%. Arab countries received about 4% of the total foreign direct investment (FDI) of the world, and about 10% of developing countries, which are lower than the aspirations of the Arab peoples.

Foreign direct investment caused an increase in the total GDP (Gross Domestic Products) output of the Arab countries, in addition to the reduction in the unemployment rate, but the impact was not significant on the reduction of foreign debts of the Arab countries.

The figures show that the Intra-Arab investments represent about 29.6% of the total foreign direct investment that was received in the Arab countries, and about \$ 336 billion was pumped into Arab investments during the period 2003 – 2017, as Egypt, Saudi Arabia and Jordan received about 25.8%, 9.6%, and 7.4%, respectively.

UAE is the most important country in providing inter-Arab investments by about 48.9%, and all Gulf countries provide about 90% of the total inter-Arab investments during the period 2003-2017.

The index of the investment attractiveness “Guarantee” indicates the improvement of the average of investment climate in the Arab countries, which increased its value from 28 points in 2012 to about 40.9 points in 2018.

**Finally the research recommends that:**

1. Develop appropriate mechanisms that encourage attracting more foreign direct investment to the Arab countries.
2. Amend the laws and regulations in the Arab countries to become more attractive to foreign investment.
3. The need for Arab countries to allocate a percentage of investment in the field of scientific research and the resettlement of technology to become partners in the future world.
4. The availability of economic databases for all Arab countries with sufficient accuracy to match with the how they are prepared in developed countries or international institutions.
5. Design clear and detailed maps of investment opportunities available in Arab countries and provide an easy accessibility to it.
6. Infrastructure development, where some countries suffer from low levels of road, port, airport and telecommunications services.